اجتمع بوزير الإسكان ومختصين بالملف الإسكاني بحضور الخالد وعدد من الوزراء

المبارك وجه بضرورة الاستعجال بتوفير الطلبات الإسكانية في الفترة الزمنية الملائمة ومراعاة الاعتبارات المادية والاجتماعية للمواطنين

اجتمع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك وبحضور النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد وعدد من الوزراء في قصر السيف امس بوزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر أبل وعدد من المختصين والخبراء بشأن الملف الاسكاني. وجرى خلال الاجتماع استعراض عدد من الاستراتيجيات والرؤى الراهنة والمستقبلية ذات العلاقة بخطط الرعاية السكنية للمواطنين. كما تم استعراض البدائل والمقترحات لتجاوز بعض العراقيل ومناقشة الأدوار المختلفة للجهات المعنية في دعم برامج المؤسسة العامة للرعاية السكنية. وشدد سموه على الاستعجال بتوفير الطلبات الإسكانية في الفترة الزمنية الملائمة مع ضرورة مراعاة الاعتبارات المادية والاجتماعية للمواطنين.

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك خلال الاجتماع وعدد من الوزراء والمختصين

المؤسسة أعدت دراسة من خلال إحدى الشركات المتخصصة أقرت بصلاحية الموقع

إشعاعات وأجسام من مخلفات الاحتلال تعترض «المطلاع السكني» ومصدر في «السكنية»: المشروع بات مصيره مجهولاً

عادل الشنان

أعلن مصدر مطلع في المؤسسة العامه للرعاية السكنية ان مشروع المطلاع السكني بات مصيره مجهولا بعد الكشف عن ضبابية كبيرة في وضع المشروع فيما يخص كمية الاشعاعات او مخلفات يعود تاريخها لفترة الاحتلال العراقي وما تحويه ارض المشروع من اجسام مخصصة للاستعمالات العسكرية، اضافة الى ان المستشار العالمي الذي تعاقدت معه المؤسسة لم يقدم تقريره لـ«السكنية» حول المشروع في التاريخ المحدد، لافتا الى ان أسباب التأخير تعود للمؤسسة وليس المستشار، موضحا ان المخاوف لم تتبدد في ظل تأكيدات مجلس الأمة على أهمية كشف ومناقشة كل ما يخص هذا الموضوع وبيان النتائج الدالة على خلو الموقع من أي مضار.

وكشف المصدر ان هناك متطلبات تحتاجها الأرض قبل ان يتم تأهيلها للسكن من اهمها فحص التربة والمسح الايكولوجي اضافة الى تقييم جودة الهواء في منطقة المشروع ودراسة الضوضاء ومدى تأثر المنطقة بظاهرة زحف الرمال وتصاعد الغبار، والمياه الجوفية ومدى مخاطر حدوث الزلازل في المنطقة.

وبين المصدر أن المؤسسة قامت بإعداد دراسة عن مدى صلاحية الموقع بيئيا لإقامة المشروع ودراسة المردود البيئي للمشروع من خلال إحدى الشركات المتخصصة المصنفة من الفئة «أ» والمعتمدة من قبل الهيئة العامة للبيئة والتي أقرت بصلاحية موقع المشروع وقد اعتمدت الدراسة من قبل الهيئة العامة للبيئة بتاريخ 2/18/ 2015.

كما قدمت وزارة الدفاع والهيئة العامة للبيئة دراسات تثبت خلو مشروع المطلاع من أي تلوث مع الاشتراطات البيئية الخاصة بالمشروع.

وبينت هيئة المنشآت للرعاية السكنية منوهة بضرورة إبلاغها بأي تغييرات أو مستجدات على المشروع.

وبدورها ذكرت الهيئة العامة للبيئة أنها راجعت دراسة تقييم المردود البيئي للمشروع واشترطت الالتزام بقانون حماية البيئة كما اشارت إلى ضرورة مراعاة المعايير البيئية والقيم الاسترشادية. وحددت الاشتراطات البيئية الخاصة بالمشروع المرفقة بقانون حماية البيئة رقم (42) لسنة 2014 خصوصا المواد الخاصة بمواقف السيارات متعددة الأدوار والالتزام بالمعايير الاسترشادية الواردة في اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة بالتقيد بالحدود القصوى المسموح بها لتعرض العاملين في بيئة العمل للضوضاء خلال مدة محددة والتقيد بتعبئة استمارة بيانات نقل وردم النفايات غير الخطرة وأنقاض البناء، وكذلك التقيد بمعايير جودة الهواء في الأجواء السكنية كما أوجبت على الجهات المختصة اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة عند تجاوز تلك المعايير بما يتضمن الحفاظ على جودة الهواء الخارجي والتقيد بحدود الضوضاء الناجمة عن حركة المرور على أساس مستوى الضوضاء المتوازن. كما أوصت الهيئة بتطبيق كافة التوصيات والاجراءات المذكورة في دراسة تقييم المردود البيئي المقدم من المكتب الاستشاري اللازم اتباعها خلال مراحل المشروع المختلفة والحرص على أن يتم وضع الأحزمة الخضراء في المواقع التي تم اقتراحها بشكل يوازي اتجاه الرياح السائدة على أن يتم زراعة 5 صفوف من الأشجار المقاومة للجفاف، يبعد كل صف عن الآخر مسافة قدرها خمسة أمتار وتبعد كل شجرة عن الأخرى مسافة 5 أمتار، وعلى ان تتم زراعتها بالتبادل بحيث يمتد عرض هذا الحزام 100م.

اما الاشتراطات الخاصة بالمنطقة الصناعية فقد نصت على أن تتضمن المنطقة الصناعية المقترحة في منطقة المطلاع صناعات خدمية وحرفية فقط وألا يتم توطين أي صناعات ثقيلة او غير صديقة للبيئة واعداد دراسة لتخطيط المنطقة الصناعية وتوزيع الصناعات فيها حسب ما هو مسموح به من قبل الهيئة العامة للبيئة وذلك قبل توزيعها على المواطنين، وأن يتم تقديمها للهيئة العامة للبيئة لأخذ الموافقة عليها، وأن يتم إعداد دراسة تقييم للمردود البيئي لكل منشأة صناعية وذلك قبل تنفيذ المشروع وإلزام كل مستأجر لأي قسيمة صناعية بمراجعة الهيئة العامة للبيئة لأخذ الموافقة البيئية قبل مزاولة العمل فيها، وعمل تصميم للبنية التحتية للمدينة بما فيها شبكات الصرف لتتناسب مع مخرجات المخلفات الصناعية والصرف الصحي، وان يتم فصل شبكات الصرف الصحي والصرف الصناعي في المنطقة الصناعية الخدمية، وإقامة محطة معالجة مياه الصرف الصناعي داخل المنطقة الصناعية.

ومن الاشتراطات العامة للمشروع ضرورة مراجعة ادارة الوقاية من الاشعاع التابعة لوزارة الصحة للتأكد من مسافات الأمان بين أبراج الضغط العالي الكهربائي والقسائم والمرافق والمتابعة الدورية في رصد ملوثات الهواء الناتجة عن المشروع ومقرنتها بمعايير الهيئة، والالتزام بإنشاء أنظمة رصد ومراقبة جودة الهواء في نطاق مدينة المطلاع وربطها مع الهيئة العامة للبيئة وتزويد الهيئة وبشكل دوري بالبيانات الخاصة بجودة الهواء الخارجي، وضرورة الزام الشركة بعمل دراسة لتحديد مصادر التلوث وأنواعها مع عمل دراسة لتحديد مواقع محطات رصد ومتابعة جودة الهواء وزيادة المساحة الخضراء ضمن المدينة للحد من تراكيز الملوثات الغازية.

صورة أرشيفية لمشروع المطلاع السكني

العسكرية بوزارة الدفاع في ردها أن الموقع المقترح خضع للتفتيش الظاهري باستخدام كاشفة الألغام بعمق لا يتعدى 30 سم حسب امكانية المدة المتوافرة، ونوهت في كتابها إلى ضرورة أخذ الحيطة والحذر في أي أعمال حفر مستقبلية كما أبدت الاستعداد لتلقي أي بلاغات عند العثور على أجسام غريبة أو مشتبه بها، وأمهرت كتابها بالموافقة على تنفيذ المشروع على أن يتم الالتزام بالموقع ذاته الموضح في المخطط المرسل إليها من المؤسسة العامة

هيئة البيئة راجعت دراسة تقييم المردود البيئي للمشروع واشترطت الالتزام بقانون حماية البيئة

توزيع بطاقات قرعة الدفعة السادسة من قسائم جنوب المطلاع

وزعت المؤسسة العامة للرعاية السكنية أمس بطاقات دخول قرعة الدفعة السادسة من القسائم الحكومية في جنوب المطلاع التي تشمل 332 قسيمة بمساحة 400 متر مربع على المواطنين أصحاب الطلبات الإسكانية حتى 3 نوفمبر 2001.
وقالت المؤسسة في بيان إن عملية توزيع بطاقات دخول القرعة بدأت امس وستستكمل الأحد المقبل على أن توزع المؤسسة بطاقات الاحتياط الاثنين المقبل بحيث تجرى القرعة الأربعاء المقبل الموافق التاسع من سبتمبر الجاري.

«السكنية» تتحمل مسؤولية سلامة الوحدات السكنية

أبل: سنتخذ جميع الإجراءات القانونية ضد المقاول المنفذ للوحدات السكنية بمدينة جابر الأحمد

عادل الشنان

أكد وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل تحمل المؤسسة العامة للرعاية السكنية «المسؤولية كاملة» عن سلامة وجودة الوحدات السكنية المسلمة لمستحقي الرعاية السكنية، مبينا أن المؤسسة لن تقبل بأي خلل أو خطأ في أعمال الإنشاء والتشطيب من المقاولين يهدد سلامة الوحدات السكنية واصحابها. جاء ذلك في تصريح لأبل ردا على سؤال حول مقاطع فيديو تم عرضها مؤخرا في وسائل التواصل الاجتماعي لإحدى الوحدات السكنية في مدينة جابر الأحمد تعاني عيوبا في اعمدة الخرسانة للسور الخارجي لبيت احد المواطنين. وأكد أبل أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية ستتخذ كل الإجراءات القانونية مع المقاول الذي قام بتنفيذ الوحدات السكنية في مدينة جابر الأحمد، مشيرا إلى أن المؤسسة تلزم المقاولين بكفالة مدتها 10 سنوات على كل الوحدات السكنية. لافتا إلى توجيه مقاول تنفيذ الوحدات السكنية في مدينة جابر الأحمد بإصلاح الخلل في الوحدة السكنية المعنية والكشف عن باقي الوحدات السكنية للتأكد من سلامتها وخلوها من العيوب الإنشائية. وأشار إلى الخطوات التي قامت بها المؤسسة لتلافي الأخطاء في أعمال الإنشاء والتشطيب في احدى الوحدات السكنية وعدم تكرارها وكان أولها إصدار قرار إداري بتشكيل لجنة تحقيق للجهاز الفني في المؤسسة لمعرفة الكيفية التي تم بها الإشراف على هذه الوحدات السكنية. كما اشار الى إصدار قرار إداري بتشكيل لجنة للكشف على جميع الوحدات السكنية بتواجد المقاول المنفذ للمشروع. وناشد أبل المواطنين أصحاب الوحدات السكنية بالتواصل مع الجهات المختصة في المؤسسة العامة للرعاية السكنية للابلاغ عن أي خلل أو عيب في البناء مهما كان صغيرا أو هامشيا مؤكدا أن أمن وسلامة المواطن أولوية لا يمكن التهاون فيها.

وفي السياق ذاته، قال مدير عام المؤسسة العامة للرعاية السكنية م.بدر الوقيان إن بيوت المواطنين في مدنية جابر الأحمد تخضع لضمان السلامة الإنشائية لمدة عشر سنوات بعد تاريخ التسلم النهائي وحسب شروط العقد. وأضاف في تصريح صحافي انه تم تشكيل لجنة تحقيق للوقوف على وجود عدد 2 (رقاب اعمدة) بها حديد ظاهر بسور احد بيوت المواطنين في مدينة جابر الأحمد ويجري حاليا اصلاح هذه المخالفة.

وأوضح أن هذه المخالفة غير مرتبطة بالنظام الإنشائي للبيت ولا تؤثر على سلامته الإنشائية، مؤكدا انه تم توجيه كتاب للمتعهد بتحميله كامل المسؤولية عن هذه المخالفة.

وقال الوقيان انه سيتم كذلك اعادة النظر في تقييم المقاول الرئيسي المنفذ للأعمال بمشاريع المؤسسة المستقبلية، مشيرا إلى انه لم يتبين ظهور اي حالات مشابهة من بين ما يقارب 300 من بيوت المشروع التي قام اصحابها بأعمال حفر حولها لإجراء تعديلات خاصة بهم فضلا عن انه لم يتقدم أي مواطن بشكوى مماثلة. وأضاف انه يجري حاليا إصلاح هذه المخالفة بواسطة المتعهد تحت اشراف جهاز المؤسسة بالموقع وسوف يتم الانتهاء من اعمال الإصلاح خلال 24 ساعة موضحا انه جار تشكيل لجنة معاينة تتولى إجراء كشف معاينة لبيوت المشروع للاطمئنان إلى عدم وجود مخالفات مشابهة.

م. بدر الوقيان

أهالي «جابر الأحمد» أعلنوا الاعتصام احتجاجاً على تأخر توصيل الكهرباء

دارين العلي

أكدت مصادر مسؤولة في وزارة الكهرباء والماء أن توصيل التيار إلى أي مدينة سكنية جديدة يتم بعد الانتهاء من تمديد الشبكة الداخلية من كيبلات الضغط المتوسط، وهي من المشاريع المسؤول عن تنفيذها المؤسسة العامة للرعاية السكنية. جاء ذلك في معرض الرد على أسباب التأخير في إيصال التيار إلى مدينة جابر الأحمد التي هدد بعض قاطنيها بالاعتصام في المؤسسة الأحد المقبل احتجاجا على هذا التأخير الذي يكبدهم الخسائر ويمنعهم من الاستفادة من مساكنهم وقسائمهم. وقالت المصادر إن وزارة الكهرباء والماء مسؤولة عن إيصال شبكة الضغط العالي والتي تم إيصالها بالفعل منذ يونيو الماضي في المنطقة المذكورة، لافتة إلى أن من مسؤولية الوزارة تركيب معدات المحطات الثانوية التي سيتم تركيبها بالتنسيق مع برامج المؤسسة العامة للرعاية السكنية لتتزامن مع تمديد الشبكة الداخلية للمدينة، مشيرة إلى أن التنسيق مستمر مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية للانتهاء من جميع المشاريع في مختلف المناطق.